

المجتمع المدني : قراءة في الأفكار والتجارب الإنسانية

د.نصر عاشور الشيباني
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة طرابلس

مقدمة:

نستطيع القول إن مصطلح المجتمع المدني يشير إلى جميع المؤسسات والاتحادات والجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية... إلخ التي تعتمد على العمل التطوعي للمواطنين والمواطنات في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية... إلخ. فمؤسسات المجتمع المدني: هي أشكال تنظيمية نموذجية ليس لها أهداف ربحية إلا الصالح العام للمجتمع في شكل تقوية اندماجه، وزيادة تماسك نسيجه الاجتماعي على كل المستويات من خلال تقوية روح المواطنة الحقيقية في مقابل العصبية القبلية، والانتماء الجهوي والدفاع عن حقوق الإنسان، وتسهيل انتقال المجتمع إلى الديمقراطية ودولة القانون وحماية الرأي

والرأي الآخر. كذلك تعمل مؤسسات المجتمع المدني على نشر قيم التسامح والإخاء ونبذ العنف ودعم الاتجاهات المجتمعية التي تخدم الصالح العام، وخلق حياة إيجابية مشتركة بين جميع الناس في مجتمع ديمقراطي حر واحد. إن مؤسسات المجتمع المدني لا تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع فقط؛ بل ودور المشارك والدور المكمل وقد تأخذ شكل الأسباب وقد تكون هي النتائج وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة الإنسان والمجتمع. إن هذا المعنى الواسع للمجتمع المدني لا يحسن القارئ فقط من الكثير من دعاوي الغموض والشكوك والترف الفكري والخلط ونتائج التطبيق الذي تفرضه الأوضاع الخاصة... إلخ ولكن هذا المعنى الواسع للمجتمع المدني لا يرجع بنا أيضاً إلى معناه الأرسطي الضيق الذي كرس الواقع ولم يسع إلى تغييره. كما أن هذا المعنى الواسع للمجتمع المدني يتجاوز الاهتمام النوعي للفكر الأوروبي المعاصر المتعلق بالمجتمع المدني حيث نجد أن هناك تركيزاً كبيراً على تدخلات الدولة والسوق في الحياة الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية. وأخيراً فإن هذا التعريف للمجتمع المدني يجعل منه مشروعاً ذا قيمة ومستقبلي وإيجابي. ولكن هذا لا يلغي حقيقة أن مفهوم المجتمع المدني هو مثل كل المفاهيم الأخرى من نتاج الاجتماع الإنساني، وأنه متغير ومتطور وأن هناك حاجة دائمة للتحديد الدلالي له على نحو يتناسب والاحتياجات الأمبيريقية.

وتهدف هذه الورقة إلى استعراض الأفكار والتجارب الإنسانية المتعلقة بالمجتمع المدني. إن هذه الأفكار والتجارب هي معين لا ينضب تستطيع التجارب الجديدة أن تستقى منه ما تحتاج إليه من أفكار وقواعد وطرق عمل مطلوبة لبناء مجتمع مدني فاعل. فهذه التجارب والأفكار هي إذن_ بمثابة نماذج للناس في كل مكان خاصة أن هناك حاجة دائمة إلى معرفة كيفية الانتقال من الفوضى إلى النظام، أو من الثورة إلى دولة القانون والاستقرار. أو بعبارة أخرى هناك حاجة دائمة لمعرفة كيفية التي تضمن للمجتمع المدني الديمقراطي الفاعلية السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... إلخ. فهذه الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ للمجتمع المدني هي التي تجعله نموذجاً لسياسة الإصلاح الديمقراطي الجدري. لذلك فهذه المناقشة لتطور المجتمع المدني تحمل في طياتها أيضاً دعوة عالمية للاستفادة من العملية العالمية لإعادة اكتشاف المجتمع المدني باعتباره شيئاً ذا قيمة وباعتباره مشروع مستقبلي إيجابي، ولما كان الاهتمام في هذه الورقة يتمحور حول المجتمع المدني من حيث الأفكار والتجارب الإنسانية فإن من الطبيعي أن نهتم فيها أولاً بالتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، ثم ثانياً نستعرض بعض التجارب الإنسانية للمجتمع المدني في العالم على نحو يعكس العلاقة التبادلية بين مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته من ناحية والوظائف المختلفة للمجتمع المدني من ناحية ثانية وأهمية المجتمع المدني من ناحية أخرى. وأخيراً أسجل كل الشكر والتقدير للدكتور/ عقيل محمد البربار أستاذ التاريخ بجامعة طرابلس على تفضله بقراءة مسودة هذا العمل وعلى تشجيعه الدائم لمزيد من العمل العلمي.

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني: -

لم يحظ مفهوم من المفاهيم باهتمام المنظرين والمفكرين والباحثين مثل الذي حظي به مفهوم المجتمع المدني. وربما ترجع هذه الجاذبية وهذا الاهتمام إلى حقيقة أن ظاهرة المجتمع المدني تمنح نفسها للبحث والدراسة للكثير من العلوم مثل: علم الاجتماع وعلم السياسة والفلسفة والقانون... إلخ. إضافة إلى ذلك فإن الكثير من المهتمين بالشأن العام من سياسيين وحقوقيين ورجال فكر ووطنيين ينظرون إلى فكرة المجتمع المدني بمثابة الدواء الشافي لكل أمراض المجتمع أو أن المجتمع المدني هو بمثابة مشروع اصلاحي جدري في عملية الانتقال من

الاستبدادية والجمود والسلبية والتخلف إلى الديمقراطية والانطلاق و المواطنة الايجابية مما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم المجتمع وحرية المواطن⁽¹⁾.

إن هذا الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني وهذه الأهمية التطبيقية الواعدة له هي التي تكسبه القوة التي تجعله يستمر أو ينهض من جديد بعد كل سبات خاصة عندما يشهد العالم كما هو اليوم حركة فكرية نشطة وواسعة النطاق لملاحقة الظواهر الناجمة عن التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية من جهة ومحاولة إيجاد حلول أكثر نجاعة لمشكلات الإنسانية الضاغطة من جهة أخرى. فالمجتمع المدني هو للكثيرين كما سبقت الإشارة بمثابة حلم البشرية في مجتمع جديد عادل خاصة مع تنامي الوعي الإنساني بأهمية مبادئ مثل: الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والوعي الطبقي الجديد من جهة أخرى⁽²⁾. إن مفهوم المجتمع المدني يكتسب في رأينا قوة ورواجا باستمرار، وأن ما قد يلحق به أحيانا من غموض وعدم دقة واضطراب ودبول هو مجرد انعكاس لواقع المجتمع الإنساني والحياة الإنسانية وما يكتنفها من ظلم واستبداد وقهر واعتداء وتعصب وعجز وقيود... إلخ من ناحية ونتيجة لطبيعة التطبيق وأهدافه من ناحية أخرى.

لقد تعددت استعمالات المجتمع المدني وتنوعت. فمثلاً يستخدم المجتمع المدني في المجال السياسي كأداة للانتقال من القبيلة إلى الدولة ومن الثورة إلى الدولة ومن النظم الاستبدادية إلى الديمقراطية. ويستخدم المجتمع المدني في المجال الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المزيد من الاندماج الاجتماعي. وقد يستخدم المجتمع المدني ليكون جرساً ينذر عن الأخطار المحدقة بالنظام الديمقراطي. وأخيراً قد يستخدم المجتمع المدني في التعبير عن الحاجة إلى اعتماد المواطنين على أنفسهم لا أن يكونوا عالة على الدولة. وإن هذا الاستخدام الأخير للمجتمع المدني يجعل منه موازياً أو ربما مكملاً أو منافساً للدولة. فهذه التنوع في فهم

واستخدام المجتمع المدني هو سبب الحذر منه أحياناً ويدعو إلى ضرورة التحديد الدلالي لمفهوم المجتمع المدني لتحقيق الدقة الامبيريقية المطلوبة، ولتجنب أي تضليل أو غموض في معنى مصطلح المجتمع المدني. ولكن هذا لا يتحقق في رأينا إلا بالاستناد إلى إطار نظري قوي ومتماسك، بالإضافة إلى ضرورة الحذر من المبالغة في تصوير غموض مصطلح المجتمع المدني ومن التشاؤم الزائد عن الحد في تقدير نتائج استخداماته خلال تاريخه الطويل.

لقد كان الفيلسوف اليوناني ارسطو هو أول المتحدثين عن المجتمع المدني. فالمجتمع المدني عند ارسطو كان يعني الجماعة السياسية المرادفة للرابطة السلطوية في دولة المدينة الأثينية. واستعاد الروماني سيثرون مصطلح المجتمع المدني اليوناني ليشهد توسعة جديدة ضمن التوسع لحقوق المواطنة المدنية الرومانية حتى شملت عام 212 ميلادية كل السكان الأحرار للإمبراطورية الرومانية⁽³⁾. ولقد ساد هذا المعنى الارسطي وتحسيناته الرومانية لمصطلح المجتمع المدني رداً طويلاً من الدهر إلى أن بدأت تظهر في الخمسمائة سنة الأخيرة قراءات جديدة، ودعوات واستخدامات متنوعة للمجتمع المدني. حيث شارك المصلحون للسياسة والاجتماع إلى جانب العلماء والمفكرين في إحياء فكرة المجتمع المدني لينهض من جديد وبقوة ليشهد إقبالاً عاماً غير مسبوق. فلعب مصطلح المجتمع المدني دوراً كبيراً لدى الثائرين ودعاة الإصلاح والحقوق المدنية في كل مكان في هذا العالم. لقد وجد الناس في الكثير من البلدان المجتمع المدني مفيداً في النضال ضد شمولية النظم الاستبدادية والظلم الاجتماعي. ويشير عالم الاجتماع الألماني فرانك أدلوف(2009) إلى أنه منذ ثمانينيات القرن العشرين المنصرم أصبح المجتمع المدني بما اكتسبه من تطور نظري وتطبيقي يلعب أدواراً متنوعة في مراحل الانتقال الديمقراطي من الوضع الديكتاتوري. ويحدد أدلوف ثلاثة مراحل لهذا الانتقال الديمقراطي هي:-

1- مرحلة التحرير.

2- مرحلة الديمقراطية.

3- مرحلة الاستقرار.

وذلك بناء على تحليلاته لمسيرة المجتمع المدني وعلاقته بالتطلعات والممارسات الديمقراطية في شرق أوروبا وغربها خلال النصف الثاني من القرن العشرين⁽⁴⁾. إذا كان مع انهيار الامبراطورية الرومانية قد انتهى المجتمع المدني بمفهومه الكلاسيكي إلا أن الوضع أصبح أكثر سوءاً بالنسبة للمفهوم السياسي التقليدي لمصطلح المجتمع المدني كما ابتدعه ارسطو عندما قلل القديس أغسطين من مفهوم المجتمع المدني وغلب المدينة الالهية على المدينة الدنيوية التي هي فقط تتطلب حسب رأيه وجود الدولة باعتبارها شراً لا بد منه لمقاومة النزاعات البربرية أما الخير فيمكن أن ينشأ بنعمة الله وليس نتيجة للممارسات السياسية⁽⁵⁾. ولكن عاد مفهوم المجتمع المدني ليشهد انتعاشاً جديداً وكبيراً على يد القديس توما الاكويني من خلال فهم الدولة على أنها الوسيلة الضرورية لمقاومة الخطيئة وبذلك أصبح المجتمع المدني والدولة مترادفين من حيث أن كلاهما يصف نفس المؤسسات السياسية⁽⁶⁾.

لم يجد المجتمع المدني بالطبع مكاناً في تصورات الحكم المطلق الذي يعد توماس هوبز أكبر المتحدثين باسمها. لقد كان كل هدف هوبز هو كيفية تحقيق السلام في أوروبا في العصور الوسطى التي كانت تمزقها الحروب الأهلية والدينية. فكثرة المتطلعين إلى السلطة تقود في رأي هوبز إلى الحرب الأهلية حيث أن زعماء الحرب لا يستطيعون من تلقاء أنفسهم أن يحققوا السلام وأن الحل في رأي هوبز هو دولة الحكم المطلق التي تعطي للناس السلام والاستقرار في مقابل السمع والطاعة من جانبهم⁽⁷⁾ (عبدالصادق، 2004، 19+). لقد فقدت فكرة المواطنة مع هوبز معناها السياسي وأن الاخلاق والمعتقدات تراجعت إلى مستوى النطاق الشخصي فقط. ولقد اهتم جون لوك بكيفية حماية ذلك النطاق الشخصي من خلال تحديد حدود سلطة الدولة المطلقة.

وبذلك بدأ الإنسان الفرد في الظهور من جديد على مسرح تاريخ الفكر. كما أن جعل لوك حق الملكية في مركز نظريته السياسية والاعتراف بأهمية الرأي العام يكون لوك قد مهد إلى الفصل بين المجتمع المدني والدولة⁽⁸⁾. غير أن الفصل بين المجتمع المدني والدولة كان قد تحقق فعلياً على يد أتباع المدرسة التنويرية الاسكتلندية الذي يعد آدم سميث و آدم فيرجسون أشهر المتحدثين باسمها. لقد أصبح المجتمع المدني مستقلاً عن الدولة وبالتالي تحتضن هذه الحقبة الجذور الأولى للمفهوم المعاصر للمجتمع المدني. فحذر فيرجسون مثلاً من الحكم الفردي الاستبدادي ومن المبالغة في الحرص على المصالح الخاصة واعتبر ذلك من أسباب الجمود والفساد السياسي والأخلاقي. ويرى أن علاج فساد الحياة العامة يكون من خلال المزيد من مجتمع مدني ارسنقراطي جمهوري. وعلى عكس فيرجسون فإن آدم سميث قد أعطى أهمية للتنظيم وليس لحسن النوايا لتحقيق حالة من الرفاهية تشمل حتى الطبقات الدنيا في المجتمع⁽⁹⁾.

ومن المقاربات القريبة من المفهوم المعاصر للمجتمع المدني هي تلك التي طرحها مونتسكيو في كتابه روح القوانين. مونتسكيو ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها حلقة وصل بين الدولة والمواطنين⁽¹⁰⁾. وهذا الرأي لمونتسكيو الذي يجعل فيه المجتمع المدني يقف مع الفرد في مواجهة الدولة، يجعله يختلف مع هوبز الذي ترك المواطن أعزل في مقابل الدولة، وأن خير مثال على هذا التطور في مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته هو دور النقابات المساند للعامل في مقابل صاحب العمل في العالم اليوم⁽¹¹⁾. وهو ما يؤيد اعتبار النقابات ضمن مؤسسات المجتمع المدني. وسار المفكر الفرنسي جان جاك روسو في نفس اتجاه مونتسكيو في نظريته للعقد الاجتماعي لتحقيق المواطنة الحقيقية التي تهتم بالمصلحة العامة والقادرة على التعبير عن إرادة جماعية عامة تحت مظلة قانونية وهو المطلوب اليوم في رأينا في الكثير من المجتمعات. لكن روسو لا يكتفي بما ذهب إليه مونتسكيو في ضرورة القانون بل يجعل الشعب هو المشرع

للقوانين. وبينما توصل مونتسكيو إلى فكرة الدور الوسيط للمجتمع المدني في المجتمع الديمقراطي فإن روسو اكتفى في الإجابة عن السؤال المتعلق بكيفية الجمع بين المصلحة الخاصة والإرادة الخاصة للمواطنين والمصلحة العامة والإرادة الجماعية العامة بتقديم إجابة افتراضية تقوم على أساس أن المصلحة العامة هي مجرد حاصل جمع المصالح والرغبات الفردية⁽¹²⁾.

ربما يتضح للقارئ مما سبق أن هناك من غلب المفهوم السياسي للمجتمع المدني من خلال تأييد المفهوم الديمقراطي الجمهوري كما هو الحال مثلاً مع جان جاك روسو بينما هناك من جعل المجتمع المدني مرادفاً للاقتصاد وذلك على أساس أن المجتمع المدني هو مجتمع اقتصادي بالدرجة الأولى كما هو عند جون لوك و آدم سميث. وخلال عصر التنوير الأوربي ظهر معنى اجتماعي للمجتمع المدني بواسطة جمعيات المواطنين للرأي العام مستفيدة في ذلك من تطور صناعة الجرائد والكتب. ولقد ارتبط المعنى الاجتماعي للمجتمع المدني بشكل خاص في رأينا_ بالفيلسوف الألماني هيجل الذي تحدث عن المجتمع المدني باسم المجتمع الاهلي. فالمجتمع الأهلي المتميز عن الدولة يحقق معناه الاجتماعي في رأي هيجل بواسطة عناصر الدمج الاجتماعي وذلك مثل الاقتصاد والقضاء والشرطة والنقابات بالإضافة إلى الكنائس ومؤسسات التعليم والمجالس المحلية. فهيجل يعتقد أن العضوية في مثل هذه المؤسسات هي قنوات للتطهير المصلحي والدفع نحو الالتزام بالمصلحة العامة مما يجعل المجتمع المدني عند هيجل مكاناً للاندماج الاجتماعي والحرية العامة⁽¹³⁾. وهذه الأهمية للمجتمع المدني لتحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي تجعل له دوراً خاصاً في المجتمعات التي تشهد تحولاً من القبيلة إلى الدولة ومن الاستبداد إلى الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن الفرنسي أليكسيس توكفيل هو من مفكري القرن التاسع عشر إلا أن تحليله الاجتماعي للمجتمع والدولة الأمريكية بحثاً عن النموذج المثالي المطلق للديمقراطية

يتضمن طابعاً مستقبلياً واضحاً. فتوكفيل لم يهتم بالتحول إلى الرأسمالية وإنما بالديمقراطية بوصفها شكل حكومي وحياتي في آن واحد. ولقد اكتشف توكفيل في هذا السياق وجود علاقة بين ثلاثة مفاهيم حديثة في المجتمع الأمريكي هي: الديمقراطية والمساواة والفردية. ويعتقد توكفيل أن أسس الديمقراطية في المساواة الاجتماعية التي لها تأثير كبير على الحياة الاجتماعية الأمريكية. كما نوه توكفيل بدور الثقافة الأمريكية في الحفاظ على الديمقراطية وأن الدين والحرية يتعايشان مع بعض وهما في مركز الأخلاقيات الأمريكية. كما أدرك توكفيل أهمية دور المؤسسات الوسيطة أو المجتمع المدني في المحافظة على الأخلاقيات الديمقراطية. فالمؤسسات والجمعيات هي التي تشيع الحياة في الديمقراطية وتحافظ عليها كما أنها العامل الحاسم في تأسيس المجتمع المدني الذي هو الوسيط السياسي والاجتماعي وليس الاقتصادي بين الفرد والدولة⁽¹⁴⁾.

لم يرتبط المجتمع المدني بأحد مثل ارتباطه بالمنظر الإيطالي انطونيو جرامشي في النصف الأول من القرن العشرين. والسؤال الرئيس الذي شغل جرامشي هو لماذا نجحت الثورة الشيوعية في روسيا وفشلت في المجتمعات الغربية؟ حيث أرجع جرامشي السبب في هذا إلى ثقافة المجتمع المدني المهيمنة على المجتمعات الغربية الرأسمالية. فالمجتمعات الرأسمالية محاطة ومحمية بمؤسسات المجتمع المدني التي تدافع عن الثقافة الرأسمالية وتجذرها بين الناس في هذه المجتمعات. ويعدد جرامشي عدة مؤسسات للمجتمع المدني مثل المدارس والكنائس والأحزاب والاتحادات والصحافة والنقابات...إلخ. وعلى الرغم أن جرامشي يميل إلى أهمية الثقافة وليس الاقتصاد على عكس ماركس إلا أنه لم ينظر إلى المجتمع المدني كمجال لنمو الأخلاق الديمقراطية والحرية العامة وإنما اعتبر جرامشي المجتمع المدني ساحة للصراع الطبقي ولكن بأساليب ثقافية. لذلك خص جرامشي المثقفين بدور مهم في صراع الطبقات

الثقافي. من جهة أخرى لم يعط جرامشي للمجتمع المدني أي حق ذاتي في شكل حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحرية تكوين الجمعيات وحرية المنظمة إلا أن المنظمات غير الحكومية الدولية تستفيد من توظيف جديد لمصطلحات جرامشي في تحقيق عدالة عالمية⁽¹⁵⁾.

وفي نفس هذا الاتجاه الاندماجي الثقافي تقريباً سار تالكوت بارسونز في تناوله للمجتمع المدني وذلك في إطار نظريته الاجتماعية الشاملة. فبارسونز يرى أن الجماعة الاجتماعية والتي هي المجتمع المدني تقوم بوظيفة اندماج المجتمع بواسطة تحرير أعضاء المجتمع من قيود الروابط الجزئية. ويتمثل مبدأ تنظيم الجماعة الاجتماعية في الاتحاد والمشاركة على أساس من المساواة بين الأفراد ومبدأ التطوع الحر ومبدأ الحوار للوصول إلى القرار المناسب. ويرى بارسونز أن هذه الخصائص هي التي جعلت من المجتمع الأمريكي مجتمعاً مدنياً متميزاً⁽¹⁶⁾. وذكّرنا تحليل بارسونز هنا بتحليل كل من توكفيل وجرامشي من حيث طابعه الثقافي بل وحتى النفسي الذي ينسجم في رأينا مع التحليل الاجتماعي العلمي الأمريكي بشكل عام الذي يجعل من الدفاع عن النموذج الأمريكي بشكل خاص والغربي بشكل عام قضيته المركزية باعتباره النموذج الأفضل عالمياً خاصة إبان الحرب الباردة بين الغرب والشرق في النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم.

استفاد عالم الاجتماع الأمريكي إدوارد شيلز من فكرة دوركايم عن الرمز المقدس ومن فكرة الكاريزمية عند فيبر في تطوير نظرية عن المجتمع المدني وذلك على أساس أن المرء يجد في المجتمع أشخاصاً أو مؤسسات تتصف بصفة المقدس أو الكاريزمية وأن هذه المؤسسات والرموز لها وظيفة استقرارية اجتماعية لأنها تعبر عن الارتباط بالقيم المشتركة الموجودة في مركز المجتمع. وعلى أساس هذا الارتباط المشترك بين الأفراد واندماجهم في مجتمعهم يرى شيلز أن أعضاء مجتمع مدني ما قد ينتمون إلى مجالات اجتماعية متنوعة ولكنهم ينظرون إلى

بعضهم البعض كمواطنين من خلال علاقتهم بمركز المجتمع الكلي. فشيلز يرى في إمكانية التمدين أو الوعي الاجتماعي طريقة تفكير وسلوك في آن واحد تربط الفرد بالمجتمع ككل وتجعله يراعي في سلوكه المصلحة العامة. وأن مثل هذا الشعور العام هو ما تحتاج إليه الديمقراطية الحرة⁽¹⁷⁾.

إن ملاحظات حنة أرندت على الديمقراطية الليبرالية على جانب كبير من الأهمية لتطوير المجتمع المدني خاصة في تمييزها بين الجانب الاجتماعي والجانب السياسي، وأن هذا الأخير أكثر أهمية في العملية الديمقراطية من خلال إعلاء المصلحة العامة. ولقد برهنت أرندت على هذا المنظور من خلال مقارنتها بين الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية. فالثورة الفرنسية كانت ثورة اجتماعية، وقد فشلت عندما دخلت دائرة العنف بينما الثورة الأمريكية كانت ثورة سياسية حقيقية وقد نجحت لأنها امتلكت الحرية المؤسسية في شكل برلمانات وجمعيات ومجالس مدن وقرى... إلخ الأمر الذي افتقدته الثورة الفرنسية ولهذا فشلت. فبينما أقر الثوار الأمريكيان عقداً اجتماعياً متبادلاً على أساس من المساواة بين الجميع مع احتفاظ الجميع بسلطاتهم فإن العقد الاجتماعي التراتبي للثورة الفرنسية كان على العكس من ذلك حيث طلب من الأفراد أن يتنازلوا عن سلطتهم لصالح الحاكم. فمبدأ الاتحاد الأمريكي جمع كل الأطراف المتناقضة في بناء للسلطة تسوده الثقة المتبادلة. ولهذا تعتبر حنة أرندت الاتحاد الأمريكي الأفضل من حيث مبدأ التنظيم الذاتي لمجتمع مدني⁽¹⁸⁾.

أما في العصر الحديث فقد ساهمت سمات الوضع العالمي الجديد في إعطاء مفهوم المجتمع المدني دفعة كبيرة أدت إلى شيوعه وانتشاره في العالم على نحو غير مسبوق. ومما ساعد على هذا الانتشار لفكرة المجتمع المدني التطلع الواسع لشعوب العالم نحو الحرية والديمقراطية وثورة الاتصال العالمية والزيادة الهائلة في نفوذ حكومات الدول الرأسمالية خاصة

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي إضافة إلى الدور المتزايد للمنظمات الدولية غير الحكومية⁽¹⁹⁾. فالعالم اليوم يشهد صورة جديدة للمجتمع المدني من خلال موجة التحول الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة. ولقد أطلق عالم السياسة الأمريكي المعاصر صمويل هتينجتون على الحركة الديمقراطية العالمية المعاصرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية⁽²⁰⁾. لذلك أصبح مفهوم المجتمع المدني يستخدم في قيادة التحول نحو الديمقراطية بالإضافة إلى استخدامه في مقاومة النزعة الليبرالية الجديدة وهيمنة الشركات العالمية الكبرى والحكومات المتعاونة معها. كما يستخدم مفهوم المجتمع المدني اليوم في دول العالم الثالث في مقاومة الأنظمة الشمولية وفي تغيير البناء الاجتماعي التقليدي وإحلال نظام اجتماعي حديث محله⁽²¹⁾.

ثانياً: المجتمع المدني: تجارب إنسانية:

إن المجتمع المدني ليس فكرة طوباوية وإنما هو ظاهرة حية عملية على مر العصور تعكس في حقيقتها انشغال الإنسانية الدائم بقضايا التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشكل في مجملها القواعد الأساسية التي يستند إليها مفهوم المجتمع المدني. فهذا المعنى الواسع للمجتمع المدني يجعل منه مشروع إنساني واعد قد ارتبط بالتجارب الكفاحية المهمة والمتنوعة الجارية باستمرار في أنحاء العالم المختلفة في حركات مثل: الحركة نحو الحرية والديمقراطية والحركة العمالية وحركات حقوق الإنسان والمنظمات والجمعيات غير الحكومية. إن الخاصية المهمة للمجتمع المدني هي أنه يتسم بالتطور والتغير المستمر وفقاً لوظائفه المختلفة. وأن تطبيقات المجتمع المدني المتنوعة لها انعكاس تبادلي ملاحظ مع مفهوم المجتمع المدني من جهة وفي علاقته بالدولة من التميز والتطابق إلى المعارضة والمنافسة للدولة وتقديم مطالب أخلاقية مستقلة عن سلطة الدولة من جهة أخرى. ولقد لعبت الملكية الخاصة باعتبارها مجالاً مستقلاً

ومتميزا للسلطة الاجتماعية دورا مهما في تكوين المجتمع المدني نظريا وعمليا على مر العصور. ونريد هنا أن نستعرض ثلاثة تجارب للمجتمع المدني هي: تجربة المجتمع المدني القديمة ممثلة في التجربة اليونانية- الرومانية، وتجربة المجتمع المدني في المجتمع الرأسمالي الحديث ممثلة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية وأخيرا تجربة المجتمع المدني في دول العالم الثالث. ويعكس هذا التصنيف لتجارب المجتمع المدني ليس فقط التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته المتنوعة بل يعكس أيضا التطور في وظائف المجتمع المدني. فمن محاولة التأسيس الأولى وما اكتنفها من تكريس للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي... إلخ كما هو الحال تقريبا مع التجربة اليونانية- الرومانية الكلاسيكية إلى وظائفه التكاملية والتقابلية وإلى حد ما النقدية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة إلى وظيفته كأداة للصراع الاجتماعي خاصة في دول العالم الثالث.

أ. المجتمع المدني عند اليونان والرومان:

استخدم أرسطو_ كما سبقت الإشارة إلى ذلك-مصطلح المجتمع المدني ليعني الجماعة السياسية التي كانت موازية لسلطة دولة المدينة الأثينية. ولقد كانت عضوية هذه الجماعة السياسية مقصورة على الأحرار من السكان حسب التصنيف الأرسطي للسكان. وأن ما تسعى إليه هذه الجماعة السياسية من تحقيق حياة مستقيمة وسعيدة مستهدف به أعضائها فقط. فالحكم السياسي في أثينا هو حكم الأحرار للأحرار فقط بينما يخضع غير الأحرار من النساء والعبيد والخدم لحكم شخصي واقتصادي. بالتالي فالمجتمع المدني في هذه الحالة هو لون من الحكم الأرستقراطي الذي يكرس الواقع الاجتماعي من جهة وإنه محاولة لرسم خط فاصل بين دولة المدينة المتمدينة وبين البرابرة في الخارج الذين لم يجر تمدينهم اجتماعيا بواسطة العيش في مدينة لاتينية أولا ورومانية لاحقا. وعندما استعاد سيثرون الروماني المفهوم اليوناني للمجتمع

المدني شهد توسعة وصلت إلى ذروتها بشمول حقوق المواطنة للمدينة الرومانية كل السكان الأحرار للإمبراطورية الرومانية عام 212 ميلادية. وإذا تابع الرومان اليونانيين في المطابقة بين الدولة وجماعة الأحرار أو المجتمع المدني إلا أنهم احرزوا تقدما بفصلهم على مستوى المفاهيم بين الدولة والمجتمع حيث ميز القانون الروماني بين المجالين العام والخاص وأعطى للملكية الخاصة مكانة قانونية واضحة⁽²²⁾.

ب. المجتمع المدني في المجتمع الرأسمالي الحديث:

لم يفقد المجتمع المدني معناه القديم الذي اكتسبه عند اليونانيين ومن بعدهم الرومانيين بالكامل في عصر النهضة الأوروبية والأمريكية الحديثة خاصة من حيث مقولته التي تنص على أن المواطنين يحددون بأنفسهم أحرار وأن عليهم تنظيم أنفسهم سياسيا. لذلك يمكن القول أن المجتمع المدني الرأسمالي الحديث هو إلى حد ما شكلا جديدا لمعزوفة قديمة⁽²³⁾. لقد ظهر المجتمع المدني الرأسمالي بشكله الحديث في القرن الثامن عشر في شكل صياغة منهجية منتظمة التي ربما تتضح للقارئ من التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني. فمثلا استخدم مصطلح المجتمع المدني في العصر المبكر لإنجلترا الحديثة والتي تعد مسقط رأس الرأسمالية ليعني أنه متطابق مع الدولة أو أن المجتمع المدني كان مرادفا للمجتمع السياسي. وهذا الدمج للمجتمع المدني مع الدولة كان يهدف إلى إخضاع الدولة لأصحاب الملكية الخاصة بالتقابل مع الملك والعامه لتتكون من ذلك الأمة السياسية التي اعتمدت على نظام الملكية في الاقتصاد بدلا من الاعتماد على أنماط الإكراه الاقتصادي العسكرية والسياسية مثل السلب والضرائب الاستبدادية. ولكن إذا كان استخدام إنجلترا لمصطلح المجتمع المدني قد اتصف بالتعمية على حقيقة تمايز المجتمع المدني عن الدولة فإن ظروف إنجلترا الجديدة الناجمة عن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي هي التي شاهدت بداية التمايز بين المجتمع المدني والدولة⁽²⁴⁾.

يتصف المجتمع المدني في ألمانيا بالجمع بين المتناقضات. فهو من جهة لا يختلف عن المجتمع المدني في باقي أوروبا وأمريكا من حيث علاقته بالدولة أو الاقتصاد أو كحاضنة للديمقراطية ومن جهة أخرى لعب المجتمع المدني الألماني دوراً في ظهور ثقافة وطنية متطرفة في بداية القرن العشرين وجدت فيها الحركة النازية عونا كبيراً خاصة في زمن تميز بضعف السياسة والأحزاب السياسية. فقد لوح ماكس فيبر بضعف مكونات المجتمع المدني الألماني في حديثه في المؤتمر الأول لعلماء الاجتماع عام 1910 عندما تساءل عن الشروط التي تضمن تحديد المجال الاجتماعي لجمعيات المتطوعين كشرط لتمدن سلوك أعضاء هذه الجمعيات⁽²⁵⁾. وعلى الرغم أن المجتمع الألماني شهد مثله في ذلك مثل المجتمعات الصناعية الأخرى الأوروبية منها والأمريكية تسارعا منتظما في تكوين صرح مجتمع مدني في شكل جمعيات ونوادي وبعد ذلك نقابات واتحادات التي فرضت نفسها باعتبارها البديل عن التكوينات التضامنية القديمة مثل الطوائف الحرفية والجمعيات الدينية الاجتماعية... إلخ خاصة أن بناء الجمعيات الجديدة كان أكثر شمولية. إلا أن المجتمع المدني الألماني كان يعاني أيضاً من حالة انقسام حادة في آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد كانت تنقسمه أربعة أوساط اجتماعية هي: الوسط الديمقراطي الاجتماعي والوسط الكاثوليكي والوسط المحافظ والوسط البروتستانتي المدني. لقد فشلت قوى الاندماج ليس فقط في المجال السياسي بل والاجتماعي في المانجا في التغلب على حالة الانقسام للمجتمع المدني الألماني في ذلك الوقت. فوجدت الحركة النازية فرصتها في هذه الأوضاع المتأزمة وذلك من خلال الاستفادة من شبكة الجمعيات الأهلية لاقتناص أصوات الناخبين الألمان⁽²⁶⁾. فالمجتمع المدني الألماني المنقسم على نفسه والذي يفتقر إلى سلوك ديمقراطي مدني شامل هو الذي مهد _إذن_ للحزب النازي الطريق إلى السلطة في ألمانيا. ويتساءل عالم الاجتماع الألماني المعاصر فرانك أدلوف عن التهديد الذي يمثله المجتمع

المدني في ألمانيا الاتحادية اليوم للديمقراطية مرة أخرى على الرغم من التغييرات البنوية التي شملت كل جوانب الدولة الألمانية الجديدة من الجغرافيا إلى الاجتماع إلى السكان إلى السياسة والتنظيم الاجتماعي... إلخ بهدف تقوية اتحاد الأمة الألمانية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي حر جديد⁽²⁷⁾.

تبدو الولايات المتحدة الأمريكية اليوم في قمة مجدها بعد الانتصار الساحق للرأسمالية على الشيوعية. فمع السقوط المدوي لمنظومة المعسكر الشيوعي في شرق أوروبا في الربع الأخير من القرن العشرين لم يبق للشيوعية في العالم اليوم تقريباً سوى جيوب منزوية مثل كوبا. وتكشف لنا هذه القراءة السريعة في المجتمع والثقافة الأمريكية عن أن المجتمع المدني الأمريكي هو إلى حد كبير مجال مستقل للمنظمات غير الحكومية. فقد فرضت قوانين الدفاع المدني نفسها في مقابل الدولة. ويتفق الكثير من المفكرين والعلماء الأمريكيين مثل جون ديوي وبارسونز وبيرس ووليم جيمس وشيلز وآنسيوني... إلخ على أن فكرة الديمقراطية هي ليست مجرد وسيلة لغاية، بل هي نمط حياة بالكامل. ولقد شكلت أفكار هؤلاء العلماء والمفكرين الاتجاه النظري المعروف باسم البراجماتية التي كان تأثيره قويا في جوانب الحياة الأمريكية مثل قضايا التمدن والتصنيع والحرية والديمقراطية وقوة التنظيم الاجتماعي ونهاية الطابع الزراعي للمجتمع الأمريكي... إلخ. ونظراً لهذا الاتساع الهائل لتأثير البراجماتية في المجتمع الأمريكي فقد اعتبر البراجماتي جون ديوي فيلسوف الديمقراطية على الإطلاق⁽²⁸⁾.

ويتميز المجتمع المدني الأمريكي بأربعة مبادئ هي: مبدأ الحوار ومبدأ المساواة ومبدأ التطوع ومبدأ التعاون التي تشكل الأساس القوي للديمقراطية الأمريكية وللحياة الأمريكية بشكل عام. ولقد انتضحت فاعلية هذه المبادئ في الحياة الأمريكية مبكراً من خلال عملية صياغة الدستور الأمريكي وفي حماية المجتمع الأمريكي من التنشيطي مثل ذلك الذي أصاب المجتمع

الألماني خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الذي سبقت الإشارة إليه. فهذه المبادئ الأساسية للحياة الأمريكية قد جعلت الاتحاد الأمريكي قويا رغم أنه يخفي تحت عباءته على رأي روبرت بيللا أربعة أنماط أو نماذج للهوية هي: التوراتي_الانجيلي والجمهوري والفرداني_النفعي والفرداني المتطرف أو المغالي. وتمتلك هذه النماذج الأربعة تقاليد فكرية تعود إلى زمن بعيد تتراوح من البيوريتانية الأمريكية بطابعها الديني وتصور لمجتمع ذاتي يتميز بالمساواة وفكرة المصلحة العامة وأخيرا ثقافة العصر الرومانتيكي⁽²⁹⁾.

ج. المجتمع المدني في العالم الثالث:

تنتشر ثقافة المجتمع المدني في العالم المعاصر انتشارا سريعا وذلك على أساس انها الدواء الناجح لكل الأمراض ومدخل أساسي لتحقيق التطلعات الجديدة للإنسان خاصة في المجال السياسي والاجتماعي. لذلك ارتبط حراك المجتمع المدني في العصر الحديث في كثير من الدول بخاصة في العالم الثالث بحركة الكفاح السياسي والصراع الاجتماعي كما هو الحال في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وآسيا وأخيرا في القارة الأفريقية. ويتميز المجتمع المدني في هذه الدول بنشاط واضح للحركات الاجتماعية والحركات العمالية خاصة ذات الطابع الاجتماعي منها. ولعل من أشهر الأمثلة على الدور المتنامي لمؤسسات المجتمع المدني في العصر الحديث هو حركة التضامن من أجل الديمقراطية في أوروبا الشرقية وحركة حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية في الأرجنتين والحركات الاجتماعية في تشيلي حيث تشترك هذه التجارب جميعها أنها كانت في مواجهة حكم عسكري استبدادي في الربع الأخير من القرن العشرين⁽³⁰⁾.

لم تحظ فكرة المجتمع المدني كما هو متوقع بقبول على المستوى الرسمي في الوطن العربي. ويكفي للتدليل على هذا أن نشير إلى أن ميثاق الجامعة العربية لم يتضمن مسألة المجتمع المدني ضمن بنوده و أن مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان لم يتم إقراره إلا في

العام 1994 على الرغم من أنه قد تم طرحه في العام 1971م! وعلى الرغم من أن وجود مجتمع مدني قوي وفعال ومؤسسي يمنع تغول سلطات الدولة وله دور في الرقابة والشفافية والمشورة وتوسيع دائرة المشاركة⁽³¹⁾. ولكن هذا لا ينفي أن الدول العربية قد شهدت في فترات تاريخية مختلفة نشاطات اجتماعية ونقابية وسياسية تحسب عادة ضمن مكونات المجتمع المدني بمعناه العالمي الواسع. ومن هذه النشاطات نجد مثلا النقابات العمالية والأحزاب السياسية والجمعيات النسائية والاتحادات الطلابية والمدارس والجامعات الأهلية..... إلخ مستفيدة من تجارب إنسانية مجاورة⁽³²⁾. وأخيرا نريد التنويه في هذا السياق بالمبادرات المستمرة للكثير من المفكرين والعلماء والأساتذة والباحثين والصحافيين والشعراء ونشطاء الشأن العام... إلخ في البلاد العربية لزرع وتسميد وري ثقافة المجتمع المدني في المجتمعات العربية ولقد ساعد على ذلك التطور الهائل في النشر الإلكتروني. إن هذه التطورات الواعدة بمجتمع مدني فاعل والاتجاه الشعبي العام نحو الديمقراطية والحرية والحقوق المدنية المختلفة التي بدأت تشهدها دول العالم الثالث تجعلنا نتساءل عن مستقبل مجتمع دولة القبيلة في القرن الواحد والعشرين؟

هوامش البحث:

- (1) توماس ماير وأدوفو رهولت، المجتمع المدني والعدالة. ترجمة: راندا النشار وآخرون. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010م، ص 85.
- (2) إلين ميكسينز وود وآخرون، المجتمع المدني والصراع الاجتماعي. ترجمة: خليل كلفت وآخرون. القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 1997م، ص 7؛ على عبدالصديق، مفهوم المجتمع المدني : قراءة أولية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى، 2004م، ص 5.
- (3) أحمد سراج، في التاريخ الروماني : نشأة الجمهورية. بيروت: افريقيا الشرق، 2001م.

- (4) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي. ترجمة: د. عبدالسلام حيدر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م، ص12.
- (5) Ehrenberg, j. (1999) civil society: the critical history of an idea. Newyork12, p30.
- (6) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص23.
- (7) على عبدالصادق، مفهوم المجتمع المدني : قراءة أولية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الاولى، 2004م، ص21.
- (8) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (9) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص27.
- (10) Ehrenberg, j, Ibid, p 14.
- (11) د. محمد الجوهري، علم الاجتماع الصناعي. القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثانية، 1979م، ص193.
- (12) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق.
- (13) المرجع نفسه، ص38.
- (14) عائشة التايب، تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي. طرابلس: مجلة الجامعة المغاربية، العدد العاشر، 2010م، ص147.
- (15) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص45؛ على عبدالصادق، مفهوم المجتمع المدني : قراءة أولية، مرجع سابق، ص28.
- (16) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص57.
- (17) Shils,E.(1997) the virtue of civility: selected. Essays. Indianapolis.
- (18) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص61.
- (19) على عبدالصادق، مفهوم المجتمع المدني ، مرجع سابق، ص19.
- (20) Hutington,S. (1991) Democracy third wave. Journal of democracy. vol.2.13 number2, spring, pp.12.

- (21) إلين ميكسينز وود وآخرون، المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، مرجع سابق؛ على عبدالصديق، مفهوم المجتمع المدني : قراءة أولية، مرجع سابق.
- (22) Neal, W.(1988) cicers social and political thought. Berkely: university of14 California press, p136.
- (23) إلين ميكسينز وود وآخرون، المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، مرجع سابق، ص15.
- (24) المرجع نفسه، ص16.
- (25) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص 107.
- (26) Berman,S. (1997) civil society and the collapse of the Weimar republic in11 world politics, vol.49.3, S.401, p42.
- (27) فرانك أدلوف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، مرجع سابق، ص112.
- (28) المرجع نفسه، ص46.
- (29) المرجع نفسه، ص73.
- (30) إلين ميكسينز وود وآخرون، المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، مرجع سابق؛ على عبدالصديق، مفهوم المجتمع المدني : قراءة أولية، مرجع سابق.
- (31) عبد الحسين شعبان، جامعة الدول العربية والمجتمع المدني العربي. القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى، 2004م.
- (32) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000م؛ على عبدالصديق، مفهوم المجتمع المدني ، مرجع سابق؛ محمد العزابي ومحمد المير، تطور الطبقة العاملة في ليبيا. دمشق: دار العلم للملايين، 1981م.